

Distr.: General
12 July 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

زيادة في التوترات بين أنغولا وزامبيا. واتهمت حكومتا البلدين بعضهما البعض بانتهاك أراضي كل منهما الأخرى، وادعت السلطات الأنغولية أن زامبيا تواصل دعم حركة التمرد التي تقوم بها يونيتا.

٣ - غير أنه في أعقاب اجتماع دام أربعة أيام للجنة الأنغولية الزامبية الدائمة للدفاع والأمن في لوساكا، أعلن في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ أنه تم التوصل إلى اتفاق بين البلدين لإنشاء فريق تحقق مشترك مؤلف من ١٠ أعضاء مسؤوليته الرئيسية هي التحقيق في الاتهامات بانتهاك الحدود. ووافق أيضا الطرفان على إنشاء خط اتصال دائم بين قادتهما العسكريين الإقليميين والمسؤولين عن الأمن في أقاليم موكسيكو وكواندو وكبانغو في أنغولا والأقاليم الشمالية الغربية والغربية في زامبيا.

٤ - واستمرت الجهود المبذولة لتشجيع على الحوار من أجل السلام. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، قدم تحالف من الأحزاب السياسية المعارضة الأنغولية قائمة اقتراحات إلى الحكومة عنوانها "خطة من أجل السلام". وأيدت المجموعة الرسالة الرعوية التي وضعتها الكنيسة الكاثوليكية والمذكورة في تقريره السابق وأيدت المجموعة أيضا مبادرة اللجنة المشتركة بين الطوائف والمعنية بالسلام في أنغولا. ودعت المجموعة أيضا الجمعية الوطنية إلى السعي إلى إيجاد الوسائل

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٢٩٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وطلب فيه المجلس إليّ، في جملة أمور، تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات الحاصلة في أنغولا يشمل توصيات بشأن أية تدابير إضافية قد ينظر المجلس في اتخاذها بهدف تعزيز عملية السلام في ذلك البلد. ويغطي التقرير التطورات الحاصلة منذ تقريره السابق المؤرخ ١١ نيسان/أبريل (S/2000/304).

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - ظلت حالة عدم وجود حوار تبعث وضعاً سياسياً وعسكرياً غير مستقرين، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز سلطتها في كل أنحاء البلد. وواصل الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل في أنغولا، بقيادة جوناس سافيمبي، أنشطته الفدائية خلال الفترة قيد الاستعراض، مما عرقل حرية حركة بعض السكان في بعض المناطق وسبب زيادة في مجموع أعداد المشردين داخليا واللاجئين. وبالإضافة إلى تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة، لا سيما زامبيا وناميبيا، مع ما يصاحب ذلك من آثار اجتماعية - اقتصادية ضارة على هذين البلدين، سبب الصراع أيضا

(S/2000/203)، اتهمت الحكومة الرئيس يادما بنخرق الجزاءات ودعم يونيتا.

٨ - وواصل أيضا زعماء الكنيسة الأنغولية مناشدة يونيتا والحكومة السعي من أجل تحقيق سلام متفاوض عليه. وأعلن، في الآونة الأخيرة، مؤتمر الكنيسة الأسقفية الأنغولية، والمجلس البروتستانتي للكنائس المسيحية، وتحالف الكنائس الإنجيلية الأنغولية في بيان مشترك أنهم مستعدون للتوسط من أجل إجراء محادثات بين الطرفين. ومن أجل متابعة عملية إيجاد أماكن ممكنة لعقد محادثات السلام في أنغولا، شكل زعماء الكنيسة فريقا مؤلفا من ١٢ عضوا من المسؤولين في الكنائس. وفي ١١ حزيران/يونيه، نظموا مسيرة للسلام انتهت بتنظيم خدمة دينية مسكونية في الهواء الطلق في لواندا بمشاركة الأعضاء الآخرين في المجتمع المدني والأحزاب السياسية، باستثناء الحزب الحاكم وأعضاء الحكومة. واجتمعت المجموعة مع رئيس الجمعية الوطنية الأنغولية في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لشرح مبادرته السلمية.

٩ - وكان رد فعل يونيتا إيجابيا على مبادرة الكنيسة، بينما أوضح الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير أنغولا أنه لا يمكن أن يكون هناك حوار ما دام السيد سافمي يحافظ على جيش خصوصي ويرغب في الاستيلاء على السلطة بالقوة. وأكد رئيس الجمعية الوطنية عدم استعداد الحكومة الخضوع للضغط من أجل إجراء حوار أو التوصل إلى اتفاقات لا يكون تنفيذها مضمونا. وفي خطاب ألقاه في كاكسيتو، في إقليم بينغو، في ١٩ حزيران/يونيه، أعاد الرئيس دوس سانتوس تأكيد صحة بروتوكول لوساكا وأشار إلى أنه يمكن العفو عن السيد سافمي ومؤيديه إذا تخلوا عن الحرب. ووفقا للرئيس، فإن الحملات السياسية والعسكرية الجارية تهدف إلى فرض ضغط على حركة المتمردين للعودة إلى تنفيذ الأحكام الواردة في البروتوكول.

الكفيلة بإقناع الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد سافمي لوقف الأعمال العدائية والموافقة على إجراء حوار واسع من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية الحقيقية.

٥ - ودعا أيضا السيد هولدين روبرتو، زعيم الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا، في خطاب افتتاحي إلى المؤتمر الثاني لحزبه في ١٥ أيار/مايو، إلى إجراء حوار من أجل إنهاء الصراع. وأشار إلى عدد من الشروط الواجب توافرها لعقد انتخابات حرة وعادلة في البلد، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية وعودة الحوار بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمي. وطلب السيد روبرتو إجراء تعداد للسكان وتشكيل لجنة انتخابية مستقلة.

٦ - وأعلن الرئيس يواكيم شيسانو، رئيس موزامبيق، بوصفه الرئيس الحالي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عزمه القيام في نيسان/أبريل بالدعوة إلى عقد اجتماع عاجل للأحزاب السياسية الحاكمة للأعضاء الأربعة عشر في المنظمة لاستكشاف السبل الكفيلة بوضع حد للحرب. غير أن الرئيس دوس سانتوس، استنادا إلى مفهوم السيادة، رفض المبادرة بوصفها مبادرة غير مناسبة. وحثه في ذلك أن الصراع مسألة داخلية وأن الأنغوليين لم يستنفدوا بعد جميع الإمكانيات لحله. وناشد رئيس بوركينا فاسو وتوغو أيضا إجراء حوار بين الحكومة ويونيتا.

٧ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، انتقد الرئيس دوس سانتوس، في خطاب ألقاه في نيجيريا، بعض الزعماء الأفريقيين لتدخلهم في الشؤون الداخلية لبلده، ولتقديم الدعم إلى يونيتا. واضطلعت الحكومة فيما بعد بحملة دبلوماسية مكثفة لتغيير مكان قمة منظمة الوحدة الأفريقية ونقله من لومي. واستنادا إلى تقرير فريق الخبراء الذي أنشأه مجلس الأمن،

كبار المسؤولين في الحكومة وعدد من أعضاء الأحزاب السياسية والاجتماع المدني.

ثالثا - الحالة العسكرية

١٤ - استمرت فعالية القوات الحكومية ونجحت في الحد بصورة متزايدة من قدرة يونيتا الحربية التقليدية التي واصلت أنشطتها الفدائية، لا سيما على امتداد الحدود مع زامبيا. وشرعت القوات المسلحة الأنغولية في عملية "هيكساغون" في منتصف شهر نيسان/أبريل بعد عدة أسابيع من التأخير بسبب استمرار الأمطار التي عرقلت نشر المعدات الثقيلة والدعم البري السوقي. وكان هدف العمليات التي غطت ستة جبهات حربية مختلفة تدمير القوات التقليدية المتبقية ليونيتا ومركز قيادته المتحركة الاستراتيجية المتمركز في منطقة وعرة تقع جنوب إقليم مالانج وغرب إقليم بيه (كفرما وسواتار).

١٥ - ومع تحسن الظروف الجوية، أفادت المصادر الحكومية أن القوات المسلحة الأنغولية استولت على مناطق كويما ومونهاغو ولواندو، وهي تتقدم نحو كريما وسوتار. وشنت القوات المسلحة الأنغولية أيضا من مركز قيادتها المتقدم الجديد في لوينا عاصمة إقليم موكسكو، هجمات نحو الجنوب للاستيلاء على عناصر يونيتا الذين يحاولون التجمع بالقرب من حدود زامبيا. وادعت المصادر الحكومية أن عددا كبيرا من جنود يونيتا يتقدم بحرية نحو الحدود الأنغولية الزامبية، بتواطؤ مع القوات الزامبية. وازداد التوتر بين أنغولا وزامبيا في أيار/مايو عندما ادعت زامبيا أن القوات الأنغولية، وهي تطارد يونيتا، اشتبكت مع القوات الزامبية مما أدى إلى وقوع إصابات بين العسكريين والمدنيين. وأدت عمليات مماثلة تم الاضطلاع بها بإذن من السلطات الزامبية إلى نجاح حكومة أنغولا في السيطرة على كل الحدود الجنوبية تقريبا. وأفادت التقارير أن قوات الأمن الزامبية أغلقت الحدود

١٠ - وفي تطور يمت بصلة إلى ما سبق قال السيد سافمي خلال مقابلة أجريت في أيار/مايو ٢٠٠٠ مع صحيفة خاصة أنغولية إن انعقاد مؤتمر قمة بين الرئيس دوس سانتوس وبينه سيؤدي إلى وضع حد للحرب الأهلية وادعى أن رفض الحكومة إجراء حوار ومواصلة الجزاءات ضد حركته إشارة واضحة إلى أن الحكومة والأمم المتحدة متواطئتان للتخلص منه. وكان رد فعل الحكومة أن أشارت إلى أن المقابلة "ملفقة" واتهمت الناشر بأنه يسعى بصورة متعمدة لإعادة تأهيل صورة السيد سافمي من خلال تقديمه على أنه رجل سلام ومصالحة.

١١ - واستمر القتال بين الأحزاب السياسية المعارضة في أنغولا. وهدد النزاع حول زعامة المجموعة البرلمانية ليونيتا بحدوث مزيد من الانقسامات داخل الحزب. وقررت المجموعة المنشقة عن الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا بقيادة لوكاس نغوندا سحب المركز الخاص الممنوح للسيد روبرتو، مؤسس الحزب. وقررت أيضا تعليق ولاية جميع أعضاء الحزب في البرلمان، بسبب ولائهم المستمر للسيد روبرتو، على حد زعمها.

١٢ - وأفرجت يونيتا في الآونة الأخيرة عن الطاقم الروسي المؤلف من الأشخاص الخمسة الذين أخذوا كرهائن في أيار/مايو ١٩٩٩. واحتطفت قوات كابندا المسلحة التابعة لجبهة تحرير منطقة كابندا المحصورة ثلاثة برتغاليين وأحد رعايا أنغولا الذين كانوا يعملون في شركة بناء في إقليم كابندا.

١٣ - وزار مستشاري للمهام الخاصة في أفريقيا، وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري، أنغولا في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ لمناقشة احتمالات السلام في أنغولا مع السلطات وصلاحيات مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. وخلال إقامته، اجتمع بالرئيس دوس سانتوس بالإضافة إلى

يونيتا تقتصر على أعمال اللصوصية ضد السكان المدنيين غير الحميين.

١٧ - للأعمال العدائية أثر سلبي على القانون والنظام في كل أنحاء البلد. وبالإضافة إلى الدور التقليدي الذي تقوم به الشرطة الوطنية الأنغولية، فإنها تكافح مع القوات الحكومية. وأفادت التقارير أنه يتم تسليح المدنيين وتنظيمهم في مجموعات للدفاع المدني في بعض المناطق التي يحتمل أن تحدث فيها مواجهة مع يونيتا لا من أجل حماية السكان فحسب بل أيضا من أجل المساعدة في القتال. وتحسن احترام الشرطة لحقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض، على الرغم من استمرار حالات فردية من الإساءات وسوء السلوك. واتهمت المنظمات غير الحكومية المحلية بعض عناصر من الجيش والشرطة في الآونة الأخيرة بانتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك قتل القرويين المتهمين بتعاطفهم مع يونيتا في أقاليم لوندانوري، ولوندا سول ومالانج وموكسيكو. ولا يزال التحقيق السريع في الإساءات المزعومة التي قد ترتكبها الشرطة، واتخاذ الإجراءات التأديبية الملائمة ضد المدنيين أمر حيوي في المحافظة على مصداقية وشرعية المؤسسة في نظر السكان.

١٨ - وفيما يتعلق بالتحقيقات في حادثي تحطم طائرتين للأمم المتحدة في أنغولا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (الأمم المتحدة ٨٠٦ و ٨٦٠ ألف على التوالي)، أكدت السلطات الأنغولية في الآونة الأخيرة أن الأمن قد استتب في المنطقة التي تحطمت فيها الطائرة الأولى وأنها مستعدون لتقديم المساعدة إلى فريق للطوارئ تابع للأمم المتحدة لزيارة الموقع. وبناء عليه فإن الترتيبات جارية لإرسال الفريق.

بإحكام عند قطاع كابريفني لمنع انسحاب قوات يونيتا إلى ناميبيا. وانتقاما لذلك، أفيد بأن المتمردين من يونيتا شنوا هجمات في ناميبيا وحلقوا حالة من انعدام الأمن في الجزء الشمالي الشرقي من البلد (منطقة كافانغو) وأفادت التقارير أن عدة مدنيين قد قتلوا في الآونة الأخيرة، وأنه تم الهجوم على المنشآت الحكومية وعلى الممتلكات الخاصة في المنطقة.

١٦ - وأفادت التقارير أن القوات المسلحة الأنغولية حققت مكاسب كبيرة في المناطق المرتفعة الوسطى مما عزز مواقفها حول بلدات هومبو، وفيلا نوبا، وفيستا أليغري على امتداد الطريق المتوجه شرقا إلى العاصمتين الإقليميتين كويتو ولوينا. وأفادت التقارير عن وقوع بعض الأعمال الإرهابية المنعزلة في مدينة هومبو حيث نسف جهاز تفجيري في ٢٢ نيسان/أبريل هوائي مكررات التلفزيون الوطني. وأفادت التقارير أيضا أن قوات يونيتا أعادت احتلال بلدي كوزي ولونغ لفترة وجيزة، مما جعل مدينة بابلونندو مهددة. وبالإضافة إلى الهجمات غير المتوقعة في إقليم زائير في ٢٧ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو، مما هدد بوقوع عمليتي تخريب لحقول النفط في سويو، هناك ادعاءات بأن قوات يونيتا في الشمال تقدمت إلى ضواحي سانزا بامبو ودانغي. وأفادت التقارير أن قوات المتمردين هاجمت واحتلت لفترة وجيزة زيترا دو إيتومي (الواقعة على بعد ٨٠ كيلومترا إلى الشرق من لواندا) في إقليم كوانزا نوري، وكالومبولوكا (على بعد ٦٠ كيلومترا إلى الشرق من لواندا) في إقليم بنغو في ١٤ و ٢٥ أيار/مايو، على التوالي. وعلى الرغم من الكمائن المتفرقة التي نصبتها يونيتا أمام القوافل العسكرية الحكومية، أفادت التقارير أن الحالة الأمنية تحسنت في المنطقة الشمالية الشرقية الغنية بالماس. وواصلت القوات المسلحة الأنغولية والشرطة حماية مناطق استخراج الماس في إقليم لوندانوري ولوندا سول، مما جعل أنشطة

رابعا - جوانب حقوق الإنسان

أنغولا. ويعمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية لتشجيع الجهات الفاعلة المحلية داخل الحكومات وخارجها للعمل في مجال حقوق الإنسان. وتقوم شعبة حقوق الإنسان أيضا بإجراء دراسة استقصائية لقياس درجة وعي السكان بصفة عامة لمسار حقوق الإنسان وتفهمهم لها. وأظهرت الأبحاث حتى الآن أن الأنغوليين يعرفون حقوقهم أكثر من معرفتهم للآليات التي تسمح لهم بممارستها.

حماية الأطفال

٢٢ - تمثل محنة الأطفال عموما سمة حادة بوجه خاص للصراع المستمر لسنوات طويلة في أنغولا. فقد نشأت أجيال من الأطفال في وسط الصراع، فأصبح الحقيقة الوحيدة المعروفة بالنسبة للكثير منهم. ويصدق هذا على العدد الكبير من الأطفال المقاتلين كما يصدق أيضا على الآلاف من الأطفال الذين راحوا ضحية له من خلال التشرد والانعزال عن الأسرة وفقدانها والإصابة بالأضرار البدنية. وسيتعين للتصدي لاحتياجات هؤلاء الأطفال اتباع نهج منسق ومستند من جانب المجتمع الدولي في جميع أنحاء أنغولا.

٢٣ - ومن أجل زيادة مستوى حماية الأطفال داخل أنغولا، يتعين مضاعفة الجهود للإصرار على ضرورة الامتناع عن استهداف المدنيين، وتأمين الوصول إلى السكان الضعفاء من النساء والأطفال المتضررين بدرجة كبيرة، وضمان نزع سلاح المقاتلين السابقين من الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ومن الضروري أيضا التأكيد على الاحتياجات الخاصة للأعداد الكبيرة من الأطفال من ضحايا الإصابة بالألغام، والأعداد الهائلة من المشردين داخليا من النساء والأطفال الذين فروا إلى المراكز الحضرية نتيجة للصراع الدائر. وينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى إدماج مستشارين لحماية الأطفال كجزء لا يتجزأ من البعثة في جميع المناطق التي تنتشر بها، وذلك من أجل ضمان

١٩ - على الرغم من أن حالة حقوق الإنسان بصورة عامة ما زالت خطيرة، هناك إشارة إلى أن الحكومة مستعدة للاعتراف بوجود إساءات ولاتخاذ إجراءات منظمة لتصحيح الحالة بدعم من المجتمع الدولي وأعضاء المجتمع المدني الأنغولي. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت علامات سلبية وإيجابية. ومما يدعو بصفة خاصة إلى القلق، الإجراءات التي تتخذ ضد الصحفيين مما له أثر مثبط على حرية التعبير. غير أنه يبدو أن هناك تفاهما متزايدا من جانب الجهات العاملة المحلية المختلفة بضرورة احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد بوصفه وسيلة تساهم في إنهاء الصراع.

٢٠ - وكنفت شعبة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في أنغولا جهودها لدعم البرامج التي تنظر إلى مسألة حقوق الإنسان بوصفها عنصرا أساسيا للسلام الدائم. وتنطوي هذه الجهود على تأمين تنسيق وثيق مع منظومة الأمم المتحدة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وتركزت هذه الجهود على العمل مع المشردين داخليا والعائدين المحتملين إلى أنغولا من البلدان الأخرى، فضلا عن الجهود المبذولة لتحسين قدرة الحكومة على احترام حقوق الإنسان الأساسية والرد على العنف. وعقدت الشعبة مناقشات مع كبار المسؤولين في الحكومة بشأن أهمية إيجاد خطط خلاقة لاحترام الحقوق الأساسية من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، بما في ذلك وضع نظام فعال للعدالة داخل البلد نظرا لأن إدارة الدولة تغطي الآن المناطق التي تم استردادها في الآونة الأخيرة من يونيتا.

٢١ - والمبادرات المتخذة على صعيد المجتمع مع شركاء في الحكومة والكنائس والمنظمات غير الحكومية تظهر نوايا بطيئة ولكن مشجعا لأثرها على حالة حقوق الإنسان العامة في

التعامل على نحو شامل مع عملية حماية الأطفال المتضررين بالحرب.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٤ - ما زالت الحالة الإنسانية في أنغولا متردية. فخلال الفترة قيد الاستعراض، كان هناك أكثر من مليون شخص لا يزالون يعتمدون في بقائهم على الأغذية التي يتم توزيعها، ويقدر عدد الأشخاص الذين تلقوا نوعا أو آخر من المساعدة الإنسانية بنحو ٢,٥ مليون شخص. ورغم أن الوكالات العاملة في المجال الإنساني تدير عمليات واسعة النطاق لإنقاذ الحياة في المناطق التي توجد بها تجمعات كبيرة من المشردين، لم يحرز إلا تقدم محدود في تحسين ظروف المعيشة بصفة عامة. فمعظم السكان الذين شردوا منذ عام ١٩٩٨ ما زالوا يعيشون في العواصم الإقليمية حيث تقل إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية وتضطر الأسر إلى الاعتماد على وسائل مؤقتة لا توفر إلا القوت الضروري. وقد أعرب مستشاري للمهمات الخاصة في أفريقيا، خلال زيارته لأنغولا في أيار/مايو، عن قلقه إزاء الظروف السائدة في مخيمات المشردين داخليا في مقاطعتي لواندا وهوامبو. وفي محاولة لدعم السكان المعرضين للخطر، تواصل وكالات الأمم المتحدة برامجها لتقديم مستلزمات الزراعة، والمواد غير الغذائية، والرعاية الصحية، وبرامج المياه والصرف الصحي، وتوزيع أشياء عامة وإتاحة فرص للعمل مقابل الغذاء.

٢٥ - وبحلول نهاية الفترة، بدأ برنامج الأغذية العالمي يواجه احتمال انهيار خط الإمداد بالغذاء اعتبارا من أول آب/أغسطس ٢٠٠٠. وفي محاولة لحماية خط الإمداد من "فجوة الجوع" في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، ولأن الكثير من الأسر سيكون لديها مخزون غذائي يكفي لثلاثة أشهر تقريبا بعد موسم الحصاد، قام البرنامج بتقليص عدد المستفيدين الذين يتلقون مساعدات غذائية مباشرة

بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وفي ليونا، حيث تلقى أكثر من ٦٩.٠٠٠ شخص من المعرضين للخطر مساعدات مباشرة في شهر نيسان/أبريل، خفضت كمية الإمدادات بنسبة ٦٠ في المائة. وقد أعربت وكالات الأمم المتحدة عن قلقها البالغ لاحتمال بدء انتشار الجوع في بعض المناطق، وذلك ما لم تتخذ خطوات عاجلة لتعزيز خط الإمداد في شهر أيلول/سبتمبر وما بعده. وبعد البعثة المتعلقة بإمدادات المحاصيل والأغذية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والتي تمت في منتصف نيسان/أبريل، قدر برنامج الأغذية العالمي أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون لمساعدات غذائية سيزيد من ١,١ مليون إلى ١,٥ مليون نسمة. واستنادا إلى التقديرات، توصي الوكالات العاملة في مجال التغذية بزيادة حصص الإعاشة المخصصة للطوارئ إلى ١٠٠ ٢ سعر من مستواها الحالي البالغ ٨٠٠ ١ سعر.

٢٦ - ورغم أن الحالة الغذائية لا تزال مطمئنة في معظم المواقع، فقد ازدادت معدلات سوء التغذية في بعض المناطق. ففي مخيم سان غاندو، يعاني ٣٠ في المائة من الأطفال الذين تم فحصهم من سوء التغذية. وفي كيتو، حيث تمكن برنامج الأغذية العالمي من إيصال ٥٠ في المائة فقط من الاحتياجات الغذائية بسبب تعذر الوصول إلا عن طريق الجو، ارتفع عدد الأطفال الصغار الموجودين في مراكز التغذية التكميلية خلال الفترة قيد الاستعراض. كما تشير التقارير إلى أن معدلات سوء التغذية قد ترتفع في بعض البلديات المحيطة بهوامبو. ومن جهة أخرى، ففي مدينة مالانغي، التي أصيبت بأضرار بالغة، وفي المدن المحيطة بكانغاندالا، وكولاموكسيتو، ولومبي، طرأ تحسن على معدلات سوء التغذية نتيجة للتدخلات النشطة التي تمت خلال العام الماضي والرامية إلى دعم الأسر المعرضة للخطر. وتفيد التقارير أن أكثر من ١٠٣.٠٠٠ شخص شردوا في ١٤ مقاطعة خلال الفترة التي

الغذائي، والصحة والتغذية، وإعادة التوطين، والأعمال المتعلقة بالألغام، والمياه والصرف الصحي، والحماية والتعليم. ومن المتوقع أن تشكل خطة العمل، التي ستقدمها الحكومة رسمياً في أوائل تموز/يوليه، الإطار الذي تتم من خلاله التدخلات الإنسانية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠.

٢٩ - وازدادت إمكانية الوصول إلى السكان المعرضين للخطر خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعد دخول مواقع جديدة في نطاق الإدارة الحكومية. وتشمل هذه المواقع ماكويلادو زومبو (٣٩٤٧ نسمة) في مقاطعة أوجي. وكانغاندالا (٢٦٢٠٠ نسمة) في مقاطعة مالانغ وكوفيلالي (٥٤١٦ نسمة) في مقاطعة كونين. كما أمكن الوصول إلى كل من اندولو (٤٤٢٠٧ نسمة) في مقاطعة بي وبيلونندو (٢٥٠٩٦ نسمة) في مقاطعة هومبو، وإن كانت الوكالات الإنسانية لم تبدأ العمل فيها حتى الآن بسبب حالة عدم الأمن السائدة. وبدئت في كالينغا (٢٠٥٤ نسمة)، وليبي (٣٥٧٠ نسمة) ولونغونجو (١٦٧٨٥ نسمة) في مقاطعة هومبو، برامج إنسانية من أجل دعم السكان المشردين المعرضين للخطر. وأجرت وكالات الأمم المتحدة تقييماً في كامينونغو في مقاطعة مكسيكو رغم أنه لم تبدأ هناك أي عمليات حتى الآن بسبب حالة عدم الأمن المتوقعة. وما زال من المتعذر على الوكالات الإنسانية الوصول إلى جميع المناطق على امتداد التخوم الشرقية والجنوبية. وفي أيار/مايو، أفاد برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن عدد الألغام الأرضية والمعدات الحربية غير المنفجرة يتراوح بين ٦ بلايين و ٧ بلايين وأنه تم العثور على ٧٩ نوعاً منها.

٣٠ - وما زال الوصول بالطرق البرية مقيداً في جميع أنحاء البلد. والطرق الوحيدة التي تستعملها الوكالات الإنسانية هي الطرق الساحلية والدروب الموجودة في حدود السياج الأمني المحيط بالمدن الإقليمية الرئيسية. كما أن الطرق التي

شهدت أكبر قدر من التحركات في مقاطعات بي، وكوانزا نورت، وهويلا، ولوندا سول. كما تفيد التقارير أنه كانت هناك تحركات عائدة تضم نحو ٤٠٠٠ شخص في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه في مقاطعتي كوانزا نورت وزائير.

٢٧ - وقد انتشر مرض التهاب السحايا في بلدية توامبو، غير أنه أمكن، عن طريق الاستجابة السريعة والمنسقة، تفادي حدوث وباء. وقد حدثت زيادة طفيفة في عدد حالات شلل الأطفال المسجلة في مقاطعتي لواندا وبنغويلا. ويذكر أنه كان هناك عدد مرتفع نسبياً من حالات الإصابة بداء المثقبيات في القرى المحيطة بمدينة أوجي. وخلال الأسبوع الثاني من شهر حزيران/يونيه، قامت وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالمرحلة الأولى من حملة من ثلاث مراحل للتطعيم ضد شلل الأطفال. ولا تزال أنغولا واحدة من عدد قليل من بلدان العالم التي يتوطن فيها مرض شلل الأطفال. وقد استهدفت بصفة خاصة خلال هذا العام في الحملة التي تشن على نطاق العالم للقضاء على المرض. وشارك نحو ٦٠٠ شخص في حملة التعبئة التي تهدف إلى تطعيم ٣ ملايين طفل دون سن الخامسة في ١٦٤ مقاطعة. وتقدر وكالات الأمم المتحدة أن نحو ٢٠ في المائة من الفئات المستهدفة يتعذر الوصول إليها بسبب حالة عدم الأمن السائدة.

٢٨ - وفي خطوة رئيسية للأمام، تمت صياغة خطة عمل تفصيلية لتنفيذ التوصيات الواردة في التقييم السريع للاحتياجات الحاسمة. وخلال التقييم السريع الذي أجري في أوائل نيسان/أبريل، قام ١٤ فريقاً من الأفرقة المشتركة بين الوكالات بزيارة ٣١ موقعا في ١٠ مقاطعات للتعرف على أشد الاحتياجات إلحاحاً للسكان المعرضين للخطر. وبحلول منتصف حزيران/يونيه كانت ستة أفرقة عمل فرعية تتألف من وزراء حكوميين ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية قد حددت خطوات معينة في مجالات الأمن

سادسا - الحالة الاقتصادية الاجتماعية

٣٣ - ما زالت عواقب الصراع الممتد في أنغولا تبرز الكثير من المشاكل والتحديات الحاسمة المتعلقة بالتنمية والتي تؤثر على تحقيق الهدف الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثل في التنمية البشرية المستدامة. ورغم الظروف الصعبة، ما زالت المساعدة تقدم إلى الحكومة لمساعدتها على مواجهة الأزمات الإنسانية والإنمائية الخطيرة التي تواجهه البلد. ولا يزال المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزما بضرورة استجابة الأمم المتحدة على نحو منسق وفعال للتحديات الإنسانية والإنمائية التي تواجه أنغولا.

٣٤ - وتم تعزيز الدعم المستمر لتدابير الحد من الفقر من خلال التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة الأخيرة بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي لمساعدة الحكومة في إعداد ورقة بشأن استراتيجية الحد من الفقر. وقد أصبح الفقر متوطنا، إذ يعيش ما يقرب من ٧٨ في المائة من سكان الريف و ٤٠ في المائة من سكان المدن دون حد الفقر. وتعتبر الحكومة الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، والتي تمثل جزءا من مجموعة البرامج المتكاملة التي يرصدها الموظفون، عنصرا أساسيا في سياستها الرامية إلى الحد من الفقر والمتعلقة بإصلاح الاقتصاد الكلي. وتركز أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمنظور الجنساني على دعم الاستعدادات الوطنية للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في نيويورك لاستعراض مؤتمر بيجين بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. ويتمثل التحدي الرئيسي في المساعدة في ضمان إتمام ذلك من خلال عملية تشاركية تسهم فيها مجموعة عريضة من المنظمات النسائية، وفي تشجيع الحوار التعاوني فيما بين المجتمع المدني والحكومة، ولا سيما وزارة الأسرة والنهوض بالمرأة.

تصل بين العواصم الإقليمية غير مأمونة في الأجزاء الوسطى والشرقية من البلد. وقد تم إيصال أكثر من ٧٠ في المائة من جميع المساعدات الإنسانية عن طريق الجو بسبب العوائق التي تكتنف الطرق البرية. ورغم ذلك، ما زال الضرر الذي لحق بمدرجات الهبوط والإقلاع في كويتو ونيغاي يؤدي إلى تعطيل التسليم، ويؤدي ذلك إلى تعريض مئات الآلاف من الأشخاص لمزيد من الخطر. وبحلول أوائل حزيران/يونيه، كانت قد أنجزت أعمال الإصلاح في مطار نيغاي وأصبح من الممكن استئناف العمليات الإنسانية الواسعة النطاق.

٣١ - وبحلول نهاية حزيران/يونيه، قدر عدد المشردين داخليا بـ ٢,٥ مليون، أي ما يعادل ٢٠ في المائة تقريبا من مجموع سكان أنغولا. ويوجد من بين هذا العدد ٤٨٤ ٠٥١ ١ شخصا مسجلا رسميا لدى إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة أو لدى إحدى المنظمات غير الحكومية. ويمثل العدد المتعلق بشهر حزيران/يونيه نقصا طفيفا بالمقارنة بالعدد المتعلق بأوائل أيار/مايو عندما كان عدد المشردين المبلغ عنه ٢,٦ مليون نسمة. وسبب النقص هو توضيح الحكومات المحلية لحالات المشردين داخليا وحركة العودة في مقاطعتي كوانزا نورت وزائير.

٣٢ - وكجزء من الجهود المبذولة لإيجاد حلول دائمة لمشاكل النازحين، تقوم السلطات الإقليمية بوضع خطط لإعادة التوطين يتم تنفيذها في المستقبل القريب. وكمتابعة للتقييم السريع، تعمل الحكومة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لوضع معايير تنفيذية دنيا لإعادة توطين السكان المشردين في مناطق مأمونة خارج المدن. وتحدد المعايير الدنيا شروطا مسبقة لإعادة التوطين وأهدافا للمساعدة بعد الاستقرار، ومن المتوقع أن تقدمها الحكومة في شهر تموز/يوليه.

٣٨ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الذي يقدمه لبناء قدرات المؤسسات الحكومية مثل وزارة المساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج، ولتنسيق المساعدة الإنسانية. كما استمر الدعم الذي يقدم لأنشطة العمل المتعلق بإزالة الألغام، وهي أنشطة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لإيصال المساعدات الإنسانية وتحرك المشردين داخليا. وقد بُذلت جهود متابعة وضع وتنفيذ خطة عمل بأسرع ما يمكن من أجل التصدي للقضايا التي أثّرت في تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بقيادة السيدة كارولين مكاسكي منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، بالإناية، التي زارت أنغولا في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آذار/مارس، بهدف استعراض ترتيبات الحماية القائمة والمساعدات الإنسانية التي يجري تقديمها إلى المشردين داخليا وتقييم القدرة التشغيلية لوكالات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

٣٩ - وقد حمل القلق إزاء عدم كفاية البيانات الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية المستكملة، والتي يمكن التعويل عليها، فيما يتعلق بالسكان والمناطق المتضررة بالحرب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على طلب إجراء دراسة تركز على الجوانب الأساسية لتحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة، ألا وهي تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السكان المتضررين بالحرب، وبخاصة المشردين داخليا؛ وتأثير المشردين داخليا على البيئة؛ وتأثير المشردين داخليا على هياكل الحكومات المحلية؛ وتأثير تحركات السكان على الهيكل العام للمجتمع الأنغولي. ومن المتوقع أن تفيد المعلومات التي ستسفر عنها الدراسة في تعزيز الاستجابة الوطنية للحالة المتردية للمشردين داخليا وفي تحديد السياسات العامة لتحسين ظروف المعيشة للسكان المتضررين بالحرب.

٣٥ - وفي غضون ذلك، ظل الاقتصاد يواجه تقلبات خطيرة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، مع حدوث تضخم متراكم بلغت نسبته في آخر أيار/مايو ٩٦,٣ في المائة، مما يعني تآكل القدرة الشرائية للأنغوليين وزيادة الفقر، وقد حدت البيئة المتردية للاقتصاد الكلي بالحكومة إلى التوصل إلى اتفاق مع البنك الدولي/وصندوق النقد الدولي بشأن برنامج يرصده الموظفون حتى نهاية العام، يعقبه برنامج كامل للتكيف الهيكلي.

٣٦ - وقد ظهرت آثار الحرب على البنية الأساسية الاجتماعية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية حيث أدى التدفق المستمر للسكان المشردين المقترن بضعف الصيانة إلى تقليل إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة والتعليم والخدمات الصحية، وما إلى ذلك. ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٤٦ سنة كما تبلغ نسبة الذين يمكنهم الحصول على المياه المأمونة ٣٢ في المائة فقط من السكان، وتعد هاتان النسبتان من أدنى المؤشرات بالنسبة للبلدان النامية.

٣٧ - وكان الإنتاج في الزراعة والصناعة التحويلية سيئا للغاية. ففي مجال الزراعة بصفة خاصة، أدت الألغام والهجمات العسكرية وعدم الأمن عموما إلى مغادرة السكان الموجودين في المرتفعات الوسطى، التي تعد سلة الحبوب الغذائية للبلد، والسكان الموجودين في المقاطعات الشمالية، حيث تنتج المحاصيل النقدية، مثل البن، وأدى ذلك إلى تفاقم حالة الفقر التي يعيشونها وإلى نزوحهم بعد ذلك إلى المراكز الحضرية. ورغم أن قطاع النفط أخذ في النمو، فإن تأثيره على قطاعات الاقتصاد الأخرى سوف يتوقف على التنفيذ السلس لبرنامج صندوق النقد الدولي، وإلى تحويل الإنفاق في نهاية المطاف لصالح القطاعات الاجتماعية والأجزاء الأخرى من الاقتصاد.

سابعاً - الملاحظات

بقدر الإمكان لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا.

٤٣ - ورغم أن الحالة العامة لحقوق الإنسان في أنغولا ما زالت خطيرة، توجد دلائل على أن الحكومة مستعدة للاعتراف بوجود تجاوزات ولوضع إجراءات نظامية لمعالجتها. وإنني أرحب بهذا التطور. وستواصل شعبة حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة في أنغولا تقديم المساعدة إلى الحكومة في مجال بناء قدرة حقوق الإنسان.

٤٤ - ومع استعادة الحكومة لمساحات شاسعة من الأراضي الوطنية نتيجة حملتها العسكرية الناجحة ضد يونيتا، توجد حاجة ملحة لبدء إعادة بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية المدمرة، وتوفير فرص الاحتفاظ بسبل كسب العيش المستدامة للسكان الذين أهدمهم الحرب. وستواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل دعم الحكومة في جهودها من أجل توفير الخدمات الأساسية لشعب أنغولا، بما في ذلك من يعيشون في المناطق التي كان يحتلها يونيتا سابقاً.

٤٠ - كما ذكرت في تقاريري السابقة، يتحمل يونيتا المسؤولية الأساسية عن عودة الحرب في أنغولا. ولقد عجل رفضه الامتثال للأحكام الرئيسية لبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، وبخاصة عدم قيامه بتجريد قواته من السلاح للسماح ببسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، باستئناف أعمال القتال الواسعة النطاق.

٤١ - وما زال يساورني قلق بالغ لاستمرار القتال وآثاره المدمرة على السكان. ومما يثير الانزعاج بالمثل عدم القيام بأية محاولة جادة للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع. وفي محاولة لإشراك حكومة أنغولا في مناقشة هذه المسائل، قام مستشاري للمهمات الخاصة في أفريقيا بزيارة أنغولا في أيار/مايو وأجرى محادثات مفيدة مع الرئيس دوس سانتوس وكبار مسؤولي الحكومة والحركة الشعبية لتحرير أنغولا، وأعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وأتفق على إجراء مزيد من المحادثات وعلى أن يقوم بزيارات أخرى بالتشاور مع الحكومة. وفي الوقت نفسه، تم اختيار رئيس مكتب الأمم المتحدة في أنغولا وأتوقع أن أبلغ مجلس الأمن عما قريب بتعيينه.

٤٢ - ورغم أن قوات الحكومة تواصل إحراز تقدم في تخفيض قدرة الحرب التقليدية لدى يونيتا، ما زالت أنشطة قوات حرب العصابات مستمرة في أنحاء كثيرة من البلد، مما يديم انعدام الأمن بين السكان ويقلل بدرجة كبيرة من كمية المساعدة الإنسانية التي يمكن إيصالها بالطريق البري. وكما أشير في هذا التقرير، ما زالت الحالة الإنسانية في أنغولا خطيرة. وإنني أكرر مناشدتي لجميع الأطراف المعنية أن تيسر إيصال مساعدات الإغاثة الطارئة. وكذلك أحث مجتمع المانحين مثلما حثته فيما سبق، على الاستجابة بسخاء